



## الاستثمار الأجنبي المباشر

### دراسة فقهية مقاصدية

د. بندر بن صقر بن سالم الزيادي

جامعة تبوك/ السعودية

ABOYZEEDB@GMAIL.COM

### ملخص

تناول البحث الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء ثلاثة مباحث، المبحث الأول في مفهومه عند الاقتصاديين وأنواعه ونشأته التاريخية. والمبحث الثاني تناول الموضوع من النظرة المقاصدية، وخلصت فيه إلى كثرة مصالحه ورجحان منافعه. والمبحث الثالث أصلته تأصيلاً فقهياً مع بيان الضوابط الشرعية، وخلصت إلى أن الأصل في الاستثمار الإباحة، وبه تتحقق مصالح للفرد والمجتمع. وأوصيت بضرورة سن الأنظمة وتطويرها لتكون حافزاً للمستثمرين الأجانب، كما أوصيت بإعطاء الموضوع أهميته، وتدریس الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الكليات. الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الأجنبي، المباشر، المقاصد.

### Abstract

The research handled the direct foreign investment in the light of three researches. The first research concerning its concept for the Economists, its type and historical emergence. The second research handled the subject from the purpose point of view and I concluded to its frequent benefits and preponderance of its use. I have rooted the third research by a jurisprudence method with stating the legitimate controls. I concluded that the base of the investment is permission and it achieves the benefit of the individual and the society. I recommended with the necessity to regulate and develop systems to be an incentive for the foreign investors. I also recommended to pay attention to the importance of the subject and to teach the direct foreign investment in some colleges.

**Keywords:** investment- foreign- direct- purposes.

## المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه، وسلم تسليماً كثيراً. أما بعد: فما من نازلة إلا في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم حكمها، علم ذلك من علمه، وجهله من جهله، وسواء وجدنا ذلك منصوصاً عليه في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم بجزئه، أم استنبطه المجتهدون منها، أو مما تفرّع عنها من أصول الشريعة بالقياس، أو بالتخريج على القواعد والأصول، أو برده إلى المقاصد العامة؛ تحصيلاً للمصالح، ودفعاً للمفاسد. فالشريعة غنية في مصادرها، لا ينضب معينها إذا أخذت بعموم أدلتها وعللها ومقاصدها.

من هذا المنطلق أجمعت أمرى على دراسة موضوع معاصر، فرأيت من الملائم أن أبحث في موضوع له صلة بالاقتصاد، وبعد البحث والتأمل وجدت موضوعاً يتعلق بنوع معين من الاستثمار؛ إذ يتضح جلياً الاهتمام الكبير للاقتصاديات الدولية على استقطاب المزيد من التدفقات المالية الدولية، مما ساهم في عولمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة. مما دفعني إلى بحثه وتأصيله تأصيلاً فقهياً، ودراسته في ضوء المقاصد الشرعية. فجاء هذا البحث المسمى بـ (الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة فقهية مقاصدية).

## أهمية الموضوع:

تظهر أهمية الموضوع في النقاط الآتية:

1. الاستثمار يتعلق بضرورة من الضرورات التي جاءت بها الشريعة، وهي حفظ المال.
2. له صلة بحياة المسلمين المعاصرة، وخصوصاً الدول الخليجية، إذ تسابق الشركات العالمية الكبرى على المنافسة في الاستثمار المباشر، كونه يتيح لها الوصول إلى الأسواق بسهولة، ويمنحها مباشرة إدارتها وخدماتها في البلد المضيف.

3. انتشار هذا النوع من الاستثمارات حول العالم، واتساع نطاقه، بل يعد من أبرز السياسات الاقتصادية؛ كونه من أفضل أساليب الاستثمار؛ لأن نسبة الأمان فيه أعلى من غيره، ولما يترتب عليه من فوائد تقنية ومهارية وفرص وظيفية.
4. الموضوع يشكل قوة دفع للاقتصاد السعودي، من أجل تحسين قدرته على التنمية والتفاعل مع الاقتصاد العالمي. ولأهميته جعلت المملكة العربية السعودية ضمن أولوياتها الاقتصادية فتح المجال أمام المستثمر الأجنبي<sup>(1)</sup>.
5. حاجة الموضوع إلى دراسته من جوانب متعددة؛ لما يتصل به من علاقات بين الدول الإسلامية وغيرها، ولما له من تأثير على النواحي الاقتصادية والثقافية والأمنية والسياسية.

### أسباب اختيار الموضوع:

تظهر أسباب اختياري هذا الموضوع في النقاط الآتية:

1. أهمية الموضوع؛ فهو يعالج موضوعاً وثيق الصلة بالواقع، ويرتبط بحياة الناس.
2. حاجة الموضوع إلى دراسته دراسة مقاصدية، وإيجاد الضوابط والشروط المنظمة له.
3. الموضوع وثيق الصلة بتخصصي. واهتماماتي البحثية. فقد سبقته عدة أبحاث لي متعلقة بالاقتصاد والمعاملات المالية، من أبرزها بحثي الموسوم بـ (التسويق الشبكي تكييفه وأحكامه الفقهية).

### إشكالية البحث:

- يجيب البحث عن تساؤلات، ويحل مشكلة تتمثل في الآتي:
- ما موقف علم المقاصد الشرعية من الاستثمار الأجنبي المباشر؟
  - ما الحكم التكليفي للاستثمار الأجنبي المباشر؟
  - ما الضوابط الشرعية والنظامية للتعامل بالاستثمار الأجنبي المباشر؟

(1) ينظر: وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية 2030 ص53.

### الدراسات السابقة:

ألّف في هذا الموضوع عدة بحوث تطرقت له من جوانب اقتصادية، وما له من آثار على التنمية المستدامة، ومن أبرز تلك البحوث:

1. الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري لعبد الكريم بعداش، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2008م.
2. تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، لبيوض محمد العيد . بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف بالجزائر 2010\_2011 .
3. دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي، لكريم عبيس حسان العزاوي، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية، المجلد (18)، العدد (3) لعام 2016.

بينما لم تطرق تلك البحوث للموضوع من الناحية الفقهية.

### منهج البحث:

سأعتمد في الدراسة على المنهج الاستقرائي وذلك بالرجوع لجملة من المصادر والإحصاءات والدراسات السابقة، كما سأعتمد على المنهج التحليلي المقارن، وذلك بعمل مقارنة بين مصالح الاستثمار الأجنبي المباشر ومفاسده.

وقد بذلت الوسع - بعون الله - في كتابة البحث في ضوء الخطوات الآتية:

1. تحرير محل النزاع إن اقتضى الأمر ذلك، وأبين محل الاتفاق في المسألة، ومن حكاها من الفقهاء. أما إذا كانت المسألة مختلفاً فيها فأبين الأقوال مع الأدلة، وسبب الاختلاف، وأرجح ما أراه راجحاً.
2. إن لم أجد في المسألة إلا بعض أقوال العلماء فإني أذكر من نص عليها مقروناً بحجته، وإلا بذلت الجهد في التماس الدليل أو التعليل.
3. بيان موضع الآيات من السور مع الإشارة إلى تفسير الآية إن اقتضاه المقام.

4. تخريج الأحاديث الواردة في الكتاب من كتب الحديث، والحكم عليها من كلام المحدثين ما لم تكن في الصحيحين أو أحدهما فأكتفي بذلك.
  5. شرح المفردات اللغوية الغربية.
  6. شرح المصطلحات الفقهية، والأصولية، والحديثية.
  - خطة البحث: يتكون البحث من مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة.
- المقدمة تشمل على الآتي:

1. عنوان البحث.
2. أهمية الموضوع.
3. أسباب اختياره.
4. إشكالية البحث.
5. الدراسات السابقة.
6. منهج البحث.
7. خطة البحث.

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه ونشأته. وفيه أربعة

مطالب:

- المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مفرداً.
- المطلب الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره لقباً (مركباً).
- المطلب الثالث: أنواع الاستثمار باعتبار جنسية القائم به.
- المطلب الرابع: نشأته التاريخية.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر من النظرة المقاصدية. وفيه أربعة

مطالب:

- المطلب الأول: أهمية العلم بالمقاصد عند دراسة النوازل.
- المطلب الثاني: المفاصد المترتبة على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- المطلب الثالث: المصالح الناتجة عنه.

المطلب الرابع: عقد مقارنة بين مصالح الاستثمار الأجنبي المباشر ومفاسده.

المبحث الثالث: دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة فقهية. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الحكم التكميلي للاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني: الضوابط الشرعية للاستثمار الأجنبي المباشر.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات.

## المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه ونشأته

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مفرداً. وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: الاستثمار لغة:

الثاء والميم والراء أصل واحد، وهو شيء يتولد عن شيء متجمعا، ثم يحمل عليه غيره استعارة. فالثمر معروف. يقال ثمرة وثمر وثمر وثمر. والشجر الثامر: الذي بلغ أو ان يثمر. وثمر الرجل ماله: أحسن القيام عليه<sup>(1)</sup>.

وإذا كان من معاني التثمين النماء والتكثير، فالاستثمار كذلك بل فيها زيادة دلالة على الاهتمام بالتنمية وتكثير المال؛ لأن الزيادة في المبنى زيادة في المعنى.

فالاستثمار: استخدام الأموال في الإنتاج إما مباشرة بشراء الآلات والمواد الأولية، وإما بطريق غير مباشر كسواء الأسهم والسندات<sup>(2)</sup>.

المسألة الثانية: الاستثمار اصطلاحاً:

لم يشتهر عند الفقهاء القدامى مصطلح الاستثمار، وإن كان معناه معروفاً ومستخدماً عندهم بألفاظ أخرى، مثل: الاتجار بالمال، استثناء المال، التصرف في المال بقصد الربح. وردت تلك الألفاظ عند حديثهم عن بعض وجوه الاستثمار

(1) ينظر: ابن فارس أحمد بن فارس بن زكريا: معجم مقاييس اللغة، مادة ثمر. تحقيق: عبدالسلام محمد هارون. الناشر: دار الفكر (388/1).

(2) ينظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الوسيط، باب الثاء (الاستثمار). الناشر: دار الدعوة (100/1).

كالمضاربة حيث وصفوها بأنها: "عقد على نقد ليتصرف فيه العامل بالتجارة" (1) وبأنها "استثناء المال" (2).

أما المعاصرون فقد اشتهر لديهم مصطلح الاستثمار وتحدثوا فيه في مؤلفات وأبحاث كثيرة، وبينوا تعريف الاستثمار فيها، والملاحظ أن تعاريفهم جاءت انطلاقاً من المعنى اللغوي للاستثمار مقيداً بقيود الشرع، ومن هذه التعاريف:

1. "استعمال الأموال في الحصول على الأرباح بالطرق المشروعة التي فيها الخير للمجتمع" (3).

2. "تشغيل الأموال بقصد تنميتها وفق معايير وقواعد الشرع الإسلامي" (4).

**الفرع الثاني: تعريف الأجنبي، وفيه مسألتان:**

**المسألة الأولى: الأجنبي لغة:**

مأخوذة من الفعل جنب، والجيم والنون والباء أصلان متقاربان، أحدهما: الناحية، والآخر البعد (5).

**المسألة الثانية: الأجنبي اصطلاحاً:**

فيطلق على أمرين: 1- من لا يتمتع بجنسية الدولة. 2- بعيد في القرابة (6). والمراد هنا الإطلاق الأول.

**الفرع الثالث: تعريف المباشر، وفيه مسألتان:**

(1) ينظر: الأنصاري زكريا بن محمد بن زكريا: أسنى المطالب في شرح روض الطالب. الناشر: دار الكتاب الإسلامي (380/2).

(2) ينظر: الكاساني أبو بكر بن مسعود بن أحمد الحنفي: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. الناشر: دار الكتب العلمية. ط الثانية، 1406 هـ (88/6).

(3) ينظر: شوقي عبده: المال وطرق استثماره في الإسلام. مطبعة حسان، ط الثانية ص 183.

(4) ينظر: د. زياد إبراهيم مقداد: الضوابط الشرعية لاستثمار الأموال. بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول (الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة) ص 3.

(5) ينظر: ابن فارس أحمد بن فارس بن زكريا: معجم مقاييس اللغة، مادة جنب (1/483).

(6) ينظر: د. أحمد مختار عبد الحميد عمر، بمساعدة فريق عمل. معجم اللغة العربية المعاصرة، مادة جنب. الناشر: عالم الكتب، ط الأولى، 1429 هـ (1/401).



**المسألة الأولى:** لفظ المباشر فهو لغة: مأخوذ لغة من الفعل باشر، والباء والشين والراء أصل واحد، يدل على : ظهور الشيء مع حسن وجمال. فالبشرة ظاهر جلد الإنسان، ومنه باشر الرجل المرأة، وذلك إفضاؤه ببشرته إلى بشرتها<sup>(1)</sup>. ومباشرة الأمر: أن تحضره بنفسك وتليه بنفسك<sup>(2)</sup>.

**المسألة الثانية:** يراد بالمباشر في باب الاستثمار: ذلك النوع من الاستثمار الذي يتحكم فيه المستثمر في الشركة، ويتحدد هذا التحكم من خلال مقدار مساهمته في رأس مال الشركة. وسيأتي مزيد بيان للفرق بين المباشر وغير المباشر عند الكلام على أنواع الاستثمار.

### المطلب الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره لقباً (مركباً).

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مركباً بعدة تعاريف، من أبرزها:

1. قيام شخص أو منظمة من بلد معين، باستثمار أمواله في بلد آخر، سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية، و يهدف تحقيق عائد.<sup>(3)</sup>

2. حصة ثابتة للمستثمر المقيم، في اقتصاد ما، في مشروع مقام في اقتصاد آخر<sup>(4)</sup>.

3. بينما تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) يشير إلى أنه: كل الأموال الموجودة خارج المنظومة الاقتصادية المحلية بغض النظر عن ملكيتها سواء كانت ملكية وطنية أم أجنبية<sup>(1)</sup>.

---

(1) ينظر: ابن فارس أحمد بن فارس بن زكريا: معجم مقاييس اللغة، مادة بشر (1/ 251).  
(2) ينظر: ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم بن علي: لسان العرب، فصل الباء الموحدة. الناشر: دار صادر - بيروت - ط الثالثة 1414 هـ (4/ 61).  
(3) ينظر: طاهر مرسى عطية: أساسيات إدارة الأعمال الدولية. دار النهضة العربية، القاهرة، ط 2000 م ص 169.  
(4) ينظر: أميرة حسب الله محمد: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية. الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005/2004 م، ص 19.

مما سبق من التعاريف أعلاه يستنتج أن هناك تقاطعات مشتركة، يمكن من خلالها استنتاج بعض النقاط في معرفة مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر لعل من أهمها:

- وجود طرفين في عملية الاستثمار الأجنبي المباشر، جهة هي دولة مصدرة لرأس مال، وجهة مستوردة لرأس المال تسمى الدولة المضيفة.
- لا بد من وجود نسبة ملكية للمستثمر الأجنبي في مشروع استثماري في الدول المضيفة لا تقل عن 10 ٪ من رأس المال الاستثماري.
- ضمان دور فعال نسبياً في إدارة الاستثمار في الدول المضيفة.
- اختلاف مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار في المحافظ الاستثمارية أو صناديق الاستثمار التي تهدف أساساً لتحقيق عوائد مالية<sup>(2)</sup>.

### المطلب الثالث: أنواع الاستثمار باعتبار جنسية القائم بها.

تتعدد الاستثمارات حسب المعيار المستخدم في تصنيفها من حيث طبيعة أدواتها، أو نوع ملكيتها، أو المكان الجغرافي لتواجدها، أو جنسية القائم بها. والذي يهمننا في هذا البحث هو أنواعه من حيث جنسية القائم بها. ونميز هنا بين نوعين من الاستثمارات هما :

1. الاستثمارات الوطنية، وهي: جميع الاستثمارات المادية والمالية التي يقوم بها المواطنون، المقيمون داخل وخارج الحدود الجغرافية لوطنهم الأصل، أي استثمارات المواطنين داخل وطنهم الاستثمار المحلي، واستثماراتهم في بلدان أخرى (الاستثمار الخارجي الصادر).
2. الاستثمارات الأجنبية: وهي جميع الاستثمارات المادية والمالية التي يقوم بها الأجانب غير المقيمين داخل دولة ما، أي مجموع الاستثمارات

---

(1) OECD, Benchmark, Definition of foreign direct investment, OECD, (1) 1996.

(2) ينظر: سعاد سالكي وضيافي نوال: اختبار تأثير تكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر على متوسط إنتاجية العامل. مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 1، 2015 م، ص 3.

الداخلية المنفذة من قبل الأجانب سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات .  
واصطلح أرباب الاقتصاد على تسمية الاستثمارات الأجنبية المالية  
بالاستثمارات الأجنبية غير المباشرة أو الاستثمارات الأجنبية في المحفظة.  
أما الاستثمارات الأجنبية المادية فيُصطلح عليها بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.  
وهي نوعان:

أ. استثمارات أجنبية مباشرة صادرة، تتمثل في الاستثمارات المادية  
للمواطنين\_ مؤسسات و أفراد\_ خارج وطنهم.  
ب. استثمارات أجنبية مباشرة واردة، تتمثل في الاستثمارات المادية  
للأجانب غير المقيمين \_ مؤسسات و أفراد\_ في بلد ما. وهذا النوع هو  
المقصود بالدراسة في بحثي<sup>(1)</sup>.

#### المطلب الرابع: نشأته التاريخية.

يعود تاريخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية إلى القرن التاسع عشر،  
حيث تركزت هذه الاستثمارات خلال فترات الاستعمار في قطاعات المعادن والزراعة  
والخدمات العامة. وقد شهدت بدايات القرن العشرين تطوير جزء كبير من البنية  
الأساسية في مختلف أنحاء العالم من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بما فيها الطاقة  
الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية.

وبحلول عام 1914م كان الرصد العالمي المتراكم من الاستثمار الأجنبي المباشر  
يقدر بحوالي 15 مليار دولار، وكانت المملكة المتحدة حينذاك المصدر الأكبر  
للاستثمار تليها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، وكانت أمريكا أكبر متلق  
للاستثمار الأجنبي المباشر. وفي عام 1938م بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 66  
مليار دولار وكانت الشركات البريطانية لا تزال أكبر المستثمرين. وقد توجهت أكثر  
من نصف تلك الاستثمارات إلى الدول النامية ولا سيما أمريكا اللاتينية وآسيا، خاصة  
في القطاعات الزراعية والتعدين والخدمات العامة.

(1) ينظر: عبد الكريم بعداش: الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري. رسالة  
دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2008م، ص 39.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، تغير نمط الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيسي- لتلك الاستثمارات وأصبح الاستثمار في الصناعات التحويلية<sup>1</sup>، أكثر أنواع الاستثمار شيوعاً. وقد اتبعت معظم الدول النامية خلال الخمسينات والستينات استراتيجيات تنمية مستندة إلى الاقتصاد الموجه والمغلق وركزت على تنمية الصناعات المحلية. وساد التخوف من الآثار السلبية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر مثل خلق تبعية اقتصادية، والتدخل السياسي وإضعاف الشركات المحلية. وكان من شأن ذلك أن شهدت الاستثمارات الأجنبية تراجعاً ملحوظاً في تلك الحقبة اقتصر-ت آنذاك في شكل هدايا ومنح وقروض.

أما في عقد السبعينات فقد كان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر يتحسن أسعار السلع الأولية على مستويين، الأول في قطاعات الصناعات الاستخراجية كالبترول والغاز. والثاني تولد نتيجة الوفرة الذي تحقق في فوائض موازين مدفوعات الدول المصدرة للسلع الأولية والذي شكل مصدراً هاماً لرأس المال القابل للاستثمار. وقد أعيد تدوير تلك الأموال إلى الدول النامية على شكل قروض سيادية قدمتها البنوك التجارية. وبالتالي: أصبحت الدول النامية أكثر اعتماداً على تلك القروض وأقل اهتماماً باجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. كما استفادت الدول النامية من الزيادة في أسعار السلع الأولية بما يكفي لتلبية احتياجاتها الاستثمارية من المدخرات المحلية دون الحاجة إلى استثمار أجنبي مباشر<sup>(2)</sup>.

وقد استمر هذا التراجع في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر حتى النصف الأول من عقد الثمانينات، حيث جهدت الدول النامية لاستعادة الاستقرار الاقتصادي أثر

1) الصناعة التحويلية: إحدى فروع القطاع الصناعي والتي تتولى مهمة تحويل المواد التي تأتي من قطاع الصناعات الاستخراجية والقطاع الزراعي بغرض تهيئتها بحيث تكون مفيدة لإشباع الحاجات الإنتاجية أو الاستهلاكية. ينظر: عبدالكريم عبدالعزيز ورشاد هاشم، التخطيط الصناعي ط 1، مطبعة التعليم العالي بالعراق.

(2) ينظر: حسان خضر: الاستثمار الأجنبي المباشر. صادر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، السنة الثالثة 2004، ص 4-5.

هبوط أسعار السلع الأولية، والكساد الاقتصادي في الدول الصناعية، وارتفاع أسعار الفائدة العالمية، وهي العوامل التي أدت مجتمعة إلى اندلاع أزمة الديون. وقد عمدت الدول النامية جراء ذلك إلى تنفيذ برامج للإصلاح الهيكلي وتحرير بيئة ممارسة النشاط الاقتصادي وتخفيف القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر. واستطراداً، بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالتدفق إلى الدول النامية في النصف الثاني من الثمانينات استجابة لتلك التغيرات. وقد توجه جزء من تلك الاستثمارات إلى الدول الاشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية. وركزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصناعات الموجهة للتصدير، متأثرة بانخفاض تكاليف التشغيل وزيادة روابط السوق.

وفي عقد التسعينات أصبحت عناصر الإنتاج أكثر تحركاً عبر الحدود الوطنية، وقامت الشركات المتعددة الجنسيات بتحقيق تكامل الإنتاج الدولي وخلق الأسواق التي تجتاز الحدود الوطنية. واستمر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية مع تزايد برامج الخصخصة واعتماد سياسات تشجيع الاستثمار وتحرير سياسات التجارة الخارجية.

بينما شهدت سنة 2000م أعلى معدلات لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم، حيث بلغت هذه التدفقات 6، 1409 مليار دولار، ومنذ ذلك التاريخ فإن التدفقات شهدت تراجعاً مستمراً حتى سنة 2003. ففي سنة 2001 تراجعت هذه التدفقات بشكل كبير قارب 2، 832 مليار دولار، وواصلت التدفقات انخفاضها، وإن كان بشكل أقل حدة سنة 2002 لتصل إلى 7، 617 مليار دولار، ثم انخفض مرة أخرى عام 2003 إلى 7، 557 مليار دولار، وهو ما يعادل 30٪ من المستوى المحقق عام 2000، ليحقق معدلات نمو إيجابية عام 2004 و2005 حيث بلغ 8، 710 مليار دولار و 3، 916 مليار دولار على التوالي. وترجع بعض التفسيرات لهذا التراجع المستمر من سنة 2001 إلى سنة 2003 إلى حالة البورصات العالمية والتي رغم بعض التحسن في مؤشراتهم إلا أنها مازالت بعيدة عن المعدلات المحققة في

سنة 2000، وتراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للاندماج والاستحواذ من 370 مليون دولار سنة 2002 إلى 297 مليون دولار سنة 2003.<sup>(1)</sup>

أما أسباب الارتفاع في سنة 2004 وما بعدها فترجع إلى تأثير النمو الاقتصادي العالمي، وتنامي نشاط الاندماج والتملك وخاصة عمليات عبر الحدود، واستمرار تحسين بيئة الاستثمار، ونجاح جهود الترويج للأقطار المستضيفة للاستثمارات، وتبسيط إجراءات الترخيص والمعاملات<sup>(2)</sup>.

زادت بعد ذلك أعداد المعاهدات الثنائية الأطراف الموقعة والمتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته، كما تم وضع اتفاقيات متعددة الأطراف بهذا الشأن. هذا، وتقوم الدول الصناعية بالتفاوض حيال وضع اتفاقية لتنظيم تدفق الاستثمار إليها، كما أن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تريد من تأييدها لفكرة التوصل إلى اتفاقية عالمية بشأن الاستثمار بهدف مواصلة تحرير أطر السياسات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

وفيما يخص المملكة العربية السعودية: بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إليها خلال عام 2016 نحو 7,453 مليار دولار "ما يعادل 28 مليار ريال"، بفارق 688 مليون دولار عن الاستثمارات التي دخلت البلاد عام 2015 "8,141 مليار دولار".

ويتفق هذا الانخفاض مع اتجاه عام في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، الذي هبط بنحو 2٪، إلى 1,75 تريليون دولار، حسب منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد".

وعلى الرغم من أن "الأونكتاد" تتوقع انتعاشاً متواضعاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 2017-2018، فمن المتوقع أن يظل أقل بكثير من ذروته عام 2007. ومن بين 13 دولة تمثل منطقة غرب آسيا، ظهرت السعودية في المركز

(1) ينظر: حنان شناق تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية. رسالة ماجستير، بجامعة الجزائر، 2009، ص 20-23.

(2) ينظر: المرجع السابق ص 23.

الثالث بعد تركيا والإمارات من حيث جذبها الاستثمار الأجنبي المباشر في 2016، إذ حققت الأولى 11,987 مليار دولار بانخفاض قوي قدره 5,272 مليار دولار عن عام 2015، والثانية 8,986 مليار دولار، بزيادة قدرها 191 مليون دولار<sup>(1)</sup>.

### المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر من النظرة المقاصدية.

وفيه أربعة مطالب:

#### المطلب الأول: أهمية العلم بالمقاصد عند دراسة النوازل.

إن العلم بمقاصد الشريعة واعتبارها عند دراسة المسائل النازلة خاصة ما يتعلق منها بالمعاملات أفضل مُعين لمعرفة حكم الواقعة. فالشريعة الإسلامية مبنية على تحقيق مصالح العباد في المعاش والمعاد، سواء ما أمرت به من فرائض ومندوبات، أو ما نهت عنه من محرّمات ومكروهات، فهي في كل ذلك تهدف إلى تحقيق مقاصد ومصالح، يقول ابن القيم -رحمه الله تعالى-: "فإن الشريعة مبناه وأساسها على الحِكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها، ورحمة كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها. فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث؛ فليست من الشريعة وإن أدخلت فيها بالتأويل؛ فالشريعة عدل الله بين عباده، ورحمته بين خلقه، وظله في أرضه، وحكمته الدالة عليه وعلى صدق رسوله - صلى الله عليه وسلم - أتم دلالة وأصدقها..."<sup>(2)</sup>.

فالشريعة إذاً ليست تعبدية تحكيمية تحلل وتحرم دون أن تقصد إلى شيء وراء أمرها ونهيها.

ومعرفة المصالح والمفاسد هي لب الفقه، وهي من الغايات التي يريدّها الشارع من الأحكام. قال الإمام الشاطبي -رحمه الله-: "الأحكام الشرعية ليست مقصودة

(1) نقلاً عن صحيفة الاقتصادية -السعودية- العدد الصادر في 7 من يونيو 2017.

(2) ينظر: ابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر: إعلام الموقعين عن رب العالمين. تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم. الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ط الأولى، 1411هـ (3/11).

لأنفسها، وإنما قصد بها أمور أخرى هي معانيها، وهي المصالح التي شرعت لأجلها<sup>(1)</sup>.

تطبيق تلك المقاصد على الموضوع الذي نحن بصدده، وهو الاستثمار الأجنبي المباشر، فيمكن إيضاح القول في ضوء المباحث الآتية.

### المطلب الثاني: المفاصد المترتبة على الاستثمار الأجنبي المباشر.

يحصل نتيجة لفتح أبواب الاستثمار أمام الأجنبي مفاصد كثيرة وأضرار متعددة، منها ما هو متأكد الوقوع، ومنها ما هو مظنون. وتتعدد تلك المفاصد لتشمل مختلف قطاعات الدولة المضيفة، الدينية والسياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية. فمن تلك المفاصد:

1. هذه الاستثمارات لا تحدث ولا تتحرك ضمن فراغ سياسي، فهي تمارس ضغوطاً للتأثير على توجهات الدول سياسياً؛ لأنها تتدفق إلى دول تُوجد منها التبعية لاحقاً، وربما أثرت على القرار السياسي<sup>(2)</sup>.
2. تمارس هذه الاستثمارات تأثيراً قوياً من أجل اتباع استراتيجية اقتصادية قائمة على الاعتماد على التصدير، كمحرك للنمو الاقتصادي، بدلاً من اهتمامها بالداخل وتلبية احتياجاته، مما يؤدي إلى ربط مصير الاقتصاد الوطني بالأسواق العالمية<sup>(3)</sup>.
3. هذه الاستثمارات ذات طبيعة انتقائية، فإنها تتم في قطاعات اقتصادية مضمونة الربحية، تعمل على تطويرها مادياً وتكنولوجياً، بما يؤدي إلى

---

(1) ينظر: الشاطبي إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي: الموافقات. المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان، ط الأولى 1417هـ (121/3).

(2) ينظر: ستار جبار خليل: أهمية الاستثمار الأجنبي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية. مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، العدد الخامس عشر، أيلول 2004 ص 33. و د. عدنان مناتي صالح: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية 2013 ص 368.

(3) ينظر: المرجع السابق.



إدماجها بالاقتصاد العالمي مع انعكاس هذه العملية سلبياً على قطاعات أخرى، وقد يصل الأمر إلى القضاء على صناعات محلية ومشاريع قائمة في الدول المضيفة لعدم قدرتها على المنافسة<sup>(1)</sup>.

4. تؤدي دوراً سلبياً في الجوانب الاجتماعية والثقافية ومنظومة القيم المحلية، وقد توجد فئة من المجتمع متأثرة بأصحاب الشركات الأجنبية الكبرى، لاسيما إذا ما توفرت القدرات المؤسسية والتنظيمات التي تقوي وجودها وتدعم توجهاتها<sup>(2)</sup>.

5. قد تغري السلطات المحلية ومتخذي القرار من أجل اجتذاب المزيد منها، وقد يكون ذلك دون ضوابط أو قيود حكومية، طالما أنها لا ترتبط بالمدىونية، مع منحها مزيداً من الحوافز والامتيازات التشجيعية على حساب الجهود التي تبذل لرفع مستوى الدخل القومي<sup>(3)</sup>.

6. كبر حجم الأموال المحولة إلى الخارج كأرباح، مما يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات<sup>(4)</sup>.

7. تركيز المستثمر الأجنبي على قطاعات معينة، كالبتروك والاتصالات والتشييد والبنوك، دون مراعات استراتيجيات وخطط التنمية للبلد المضيف<sup>(5)</sup>.

(1) ينظر: ستار جبار خليل: أهمية الاستثمار الأجنبي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية ص 33.

(2) ينظر: ستار جبار خليل: أهمية الاستثمار الأجنبي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية ص 33. و د. عدنان مناتي صالح: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية 2013 ص 368.

(3) ينظر: المرجع قبل السابق.

(4) ينظر: د. حسن بشير محمد نور: سلبيات الاستثمار الأجنبي. نشر في سودانيل، في 18 / 02 / 2009 م.

(5) ينظر: المرجع السابق.

8. المساوى التكنولوجيا: المتمثلة في قيام شركات الاستثمار الأجنبي المباشر بنقل نوع معين من التكنولوجيا، يتوافق مع استراتيجية تلك الشركات، ولا يتلاءم مع حاجة البلد المضيف<sup>(1)</sup>.

**المطلب الثالث: المصالح الناتجة عنه.**

يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر مصالح وفوائد كثيرة، من أبرزها:

1. توفير مصدر متجدد وبشروط مناسبة، للحصول على الموارد المالية أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية، ومن ناحية أخرى لا يمكن مستقبلاً الاعتماد فقط على عوائد الصادرات النفطية، رغم أنها أساسية في الوقت الحاضر؛ لما قد يترتب على ذلك من مخاطر جدية، سواء بغياب الضمانات لاستمرار هذا المورد الحيوي بصورة ثابتة مستدامة، نتيجة لأسباب كثيرة، منها اضطراب أسواق النفط المالية، وتذبذب الأسعار، فضلاً عما يتعرض له القطاع النفطي من عوارض جسيمة، كأعمال التخريب، وانقطاع التصدير؛ لذا يتوجب العمل على تنويع مصادر الدخل والتمويل<sup>(2)</sup>.

2. تسهيل الحصول على التكنولوجيا الحديثة، سيما في قطاع الصناعة والمعلوماتية. وهذا أمر في غاية الأهمية، نظراً لما للتقنية الحديثة من دور في تطور وبناء البلدان، وفي اختصار زمن الكينونة الوطنية في مختلف المجالات، فقد أضحت عملية اقتناء التكنولوجيا تثقل كاهل الاقتصادات النامية، إذ قدرت في بعض السنوات المنصرمة مدفوعات العالم النامي لاستيراد بعض عناصر التكنولوجيا بأكثر من ثلث مدفوعاته لخدمة الديون، وبنحو ثلثي إجمالي التدفق السنوي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وهذا ثمن باهض بالنسبة للاقتصادات النامية، ولهذا يجب الاستفادة من وجود الشركات الأجنبية، إذ

---

(1) ينظر: د. عدنان مناتي صالح: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية، 2013 ص 368.

(2) ينظر: العزاوي كريم عبيس حسان: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي. مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية، المجلد (18)، العدد (3) لعام 2016 ص 146.

تساهم في تضييق الفجوة المتسارعة عالمياً، علماً أن الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك نحو 95٪ من التكنولوجيا، وهذا يعني سيطرتها على سوق التكنولوجيا (1).

يعد نقل التكنولوجيا أهم آلية تترجم التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاديات النامية المضيفة؛ لكون الشركات متعددة الجنسيات هي المصدر الأساسي لعمليات البحث والتطوير في العالم المتقدم، ومستواها التكنولوجي عموماً عالٍ مقارنة بالدول النامية، إلا أن الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في تسهيل نقل التكنولوجيا يختلف حسب قطاع النشاط والمناخ الاقتصادي السائد. ويتبع نقل التكنولوجيا الحديثة إلى الاقتصاديات النامية المضيفة ونشرها أربع آليات أساسية، هي: الروابط العمودية مع الموردين المحليين، والروابط الأفقية مع الشركات المحلية المنافسة أو المكملية إلى نفس قطاع النشاط، وهجرة الموارد البشرية المؤهلة من الشركات متعددة الجنسيات إلى الشركات المحلية، وتدويل مشاريع البحث والتطوير من الدول المتقدمة إلى الدول المضيفة لفروع الشركات متعددة الجنسيات.

ويكون تولد الآثار الإيجابية مرغوباً أكثر خصوصاً في حالة الروابط العمودية، بما في ذلك الروابط من المنبع مع الموردين المحليين في الدول النامية. حيث توفر الشركات متعددة الجنسيات الإشراف والمساعدة التقنية والمعلومات المختلفة اللازمة، لتحسين جودة منتجات الموردين المحليين، كما يمكن أن تساعد الشركات متعددة الجنسيات مورديها المحليين على تجديد خطوطها الإنتاجية وشراء المواد الأولية من الأسواق العالمية.

ويبقى من الصعب الحصول على معلومات كمية كافية حول الآثار الأفقية؛ لأن آثار دخول شركة متعددة الجنسيات إلى اقتصاد نامٍ مع الأخذ بعين الاعتبار هيكل السوق المحلي يعتبر من الأمور صعبة الإحاطة والحصص، إلا أن النتيجة المشتركة التي خلصت إليها بعض الدراسات حول الآثار الأفقية للشركات متعددة الجنسيات على

(1) ينظر: المرجع السابق.

الاقتصاديات النامية خصوصاً المتعلقة بنقل التكنولوجيا إلى المنافسين هي أن هذه الآثار تبقى محدودة جداً.

ومن أهم الخصائص التي يجب توفرها في التكنولوجيا المنقولة ضرورة توافرها للمستويات التقنية مع الشركات المحلية، بأن يمكن استيعابها وتطبيقها على كل الشركات المحلية، حتى لا تبقى حكراً على الشركات المحلية ذات التعامل المباشر مع الشركات متعددة الجنسيات، وبذلك كلما كان المستوى التكنولوجي بين الشركات المحلية والشركات متعددة الجنسيات متقارباً كانت الاستفادة أكثر، وإمكانية تبني التكنولوجيات الجديدة أكبر.

وتحتفظ الشركات متعددة الجنسيات عادة عند توجهها للاستثمار في الدول النامية بأحدث التكنولوجيات حتى تستفيد منها في تعظيم إنتاجيتها مقارنة بالمؤسسات المحلية. لكن في حالة زرعها لفروع في الخارج تحول معها ما يسمى بالحزمة التكنولوجية، والمتكونة من مجموعة من التكنولوجيات والمعارف التنظيمية والإدارية المدججة مع الآلات وتراخيص الإنتاج. وهذه الحزمة تشكل الميزة النسبية للشركة الأم والتي ستسمح للفروع بمنافسة الشركات المحلية المستفيدة من معرفتها الجيدة للسوق المحلي وتفضيلات المستهلكين وممارسات الأعمال، وفي هذه الحالة تصبح التكنولوجيا المطورة من طرف الشركة الأم متاحة للانتشار في النسيج الصناعي المحلي من خلال عدة قنوات<sup>(1)</sup>.

3. الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على بث روح المنافسة بين الشركات والمؤسسات المحلية ومثيلاتها الأجنبية. وينتج عن هذا التنافس منافع متعددة تتمثل في: خفض الاحتكار، وتحفيز الشركات على تحسين نوعية المنتج والخدمات. بل تتسع مساحة المنافسة حتى بين الشركات الأجنبية العاملة في البلد وبين الشركات الأخرى خارج البلد، مما يجبر الشركات على البحث عن

(1) ينظر: بيوض محمد العيد: تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية. بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف بالجزائر، 2010\_2011 ص 113-114.

سبل جديدة لزيادة الكفاءة بما في ذلك توسيع نطاق وصولها الى أسواق جديدة في مرحلة مبكرة، وهذا يصب في منفعة البلد<sup>(1)</sup>.

4. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة: مع كون الشركات متعددة الجنسيات تبحث باستمرار أثناء توظيفها للعمالة المحلية على مستوى فروعها المنتشرة في الدول النامية على الكفاءات والكوادر إلا أن ذلك لا يخلو من بعض الاستثناءات؛ لأن المراحل الإنتاجية التي تخوضها المنتجات المصنعة على مستوى هذه الفروع لا تتطلب كلها مستوى عالٍ من المهارة؛ لأن هناك مراحل إنتاجية معينة تتطلب فقط عمليات معتادة متكررة باستمرار. هذا بالإضافة إلى الأنشطة الجانبية التي لا تدخل بصفة مباشرة في العملية الإنتاجية كالأمن والنظافة؛ مما أعطى فرصة للدول النامية التي لا تتوفر على التنوع النوعي للعمالة لسد احتياجات طلبات سوق عمل الشركات متعددة الجنسيات من أجل الاستفادة من القدرة التوظيفية المرتفعة الناشئة عن توجه هذه الشركات للتوطن على مستوى اقتصادها من خلال تزويدها بالعمالة المحلية متدرجة التأهيل والكفاءة، وهو ما تعكسه النسب التي تبين معدل نمو العمالة على مستوى فروع الشركات متعددة الجنسيات المتوطنة في الخارج<sup>(2)</sup>.

5. دور الاستثمار الأجنبي كبديل لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة: لتحفيز الإنتاجية، والقضاء على الفقر والمجاعة، وتطوير القطاع الزراعي وتعظيم الاستفادة منه، وصيانة البيئة، وتحقيق التطور واللاحاق بركب الدول المتقدمة، ودخول معترك التنمية المستدامة، تحتاج الدول النامية إلى أداة فعالة تساعدها على تحقيق أهدافها التنموية. وفي ظل الازدهار الذي تشهده الاستثمارات الأجنبية المباشرة يصبح هذا النوع من الاستثمارات الأداة الفعالة التي تكفل تحقيق معظم الأهداف التنموية التي تصبو إليها الدول النامية في القطاع الزراعي. خصوصاً

(1) ينظر: العزاوي كريم عيسى حسان: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي ص147.

(2) ينظر: بيوض محمد العيد: تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية ص 133.

أن الدول النامية في أمس الحاجة إلى الاستثمارات العامة والخاصة الأجنبية والمحلية لسد احتياجاتها التمويلية<sup>(1)</sup>.

6. المساعدة في فتح أسواق جديدة للتصدير، سيما أن الشركات الأجنبية العملاقة لديها أفضل الامكانيات للوصول إلى أسواق التصدير، بما تملكه من خبرات ومهارات تسويقية عالية. إذ يشير تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2002م إلى أن دور الاستثمار الأجنبي عن طريق الشركات الدولية أخذ في التعاضد في الاقتصاد العالمي السائر في طريق العولمة. وذكر التقرير أن عدد هذه الشركات بلغ عام 2001م حوالي 65 ألف شركة أجنبية، تضم تحتها 850 ألف شركة أجنبية تابعة لها في شتى أنحاء العالم. ويقدر عدد العاملين فيها بحوالي 54 مليون شخص، مقارنة بنحو 24 مليون شخص عام 1990م. وقد بلغ رقم مبيعاتها نحو 19 تريليون دولار، أي ضعف قيمة الصادرات العالمية، في حين كان الرقمان متساويين عام 1990م. واستأثرت الشركات متعددة الجنسية والشركات التابعة لها بعشر- الناتج المحلي العالمي الإجمالي<sup>(2)</sup>.

7. التقليل من الواردات وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي؛ لكي يستبدل بالسلع المستوردة السلع المنتجة محلياً<sup>(3)</sup>.

8. المساهمة في سد فجوة (الادخار - الاستثمار) في الدول المضيفة، وبالشكل الذي يساهم في تنفيذ الاستثمارات المطلوبة، بما يؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي. فالاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة خاصة النامية أفضل طريقة من اللجوء إلى الاقتراض من العالم الخارجي، للتخفيف من فجوة (الادخار- الاستثمار)<sup>(1)</sup>.

(1) المرجع السابق.

(2) ينظر: العزاوي كريم عبيس حسان: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي، 2016 ص 148.

(3) ينظر: حاتم فارس الطعان: الاستثمار أهدافه ودوافعه. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، سنة النشر: 2007 ص 10.

### المطلب الرابع: عقد مقارنة بين مصالح الاستثمار الأجنبي المباشر ومفاسده.

في ضوء ما سبق عرضه من المصالح والمفاسد الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر أخلص إلى أن هذا النوع من الاستثمار ليس مصلحة خالصة ولا شراً محضاً، بل يحتوي على الأمرين.

وهنا يبقى النظر والبحث في أيهما يُغلب على الآخر، هل المصالح أكثر فيباح التعامل بها، أو المفاسد أكثر فيمنع منها؛ بناء على القاعدة الفقهية الشهيرة "المصلحة الراجحة مقدمة على المفسدة المرجوحة".

وهذه القاعدة من القواعد التي اعتمدها الفقهاء، ونص عليها بعض العلماء الذين بسطوا الكلام في المقاصد، بل قرروها واستدلوا لها، ومن أولئك العلماء العز بن عبد السلام \_ رحمه الله \_ فقد قال في قواعده: "ذا اجتمعت مصالح ومفاسد: فإن أمكن تحصيل المصالح ودرء المفاسد فعلنا ذلك؛ امتثالاً لأمر الله تعالى فيها؛ لقوله - سبحانه وتعالى -: { فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ } (2). وإن تعذر الدرء والتحصيل: فإن كانت المفسدة أعظم من المصلحة درأنا المفسدة ولا نبالي بفوات المصلحة، قال الله - تعالى -: { يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ. قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا } (3).

حرمها لأن مفسدتها أكبر من منفعتها. أما منفعة الخمر فبالتجارة ونحوها، وأما منفعة الميسر فيها يأخذه القامر من المقمور.

وأما مفسدة الخمر فبإزالتها العقول، وما تحدثه من العداوة والبغضاء، والصد عن ذكر الله وعن الصلاة.

وأما مفسدة القمار فبإيقاع العداوة والبغضاء، والصد عن ذكر الله وعن الصلاة. وهذه مفاسد عظيمة لا نسبة إلى المنافع المذكورة إليها. وإن كانت المصلحة أعظم من

(1) ينظر: نورية عبد: أثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي. رسالة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس العالمية ص50.

(2) سورة التغابن، آية 16.

(3) سورة البقرة، 219.

المفسدة: حصلنا المصلحة مع التزام المفسدة. وإن استوت المصالح والمفاسد: فقد يتخير بينهما، وقد يتوقف فيها، وقد يقع الاختلاف في تفاوت المفاسد. (1)

وقال الإمام الشاطبي - رحمه الله - : "فإن المصالح الدنيوية - من حيث هي موجودة هنا - لا يتخلص كونها مصالح محضة، وأعني بالمصالح ما يرجع إلى قيام حياة الإنسان وتمام عيشه، ونيله ما تفضيه أو صافه الشهوانية والعقلية على الإطلاق، حتى يكون منعاً على الإطلاق، وهذا في مجرد الاعتياد لا يكون؛ لأن تلك المصالح مشوبة بتكاليف ومشاق، قلت أو كثرت، تقترن بها أو تسبقها أو تلحقها، كالأكل، والشرب، واللبس، والسكنى، والركوب، والنكاح، وغير ذلك، فإن هذه الأمور لا تنال إلا بكد وتعب.

كما أن المفاسد الدنيوية ليست بمفاسد محضة من حيث مواقع الوجود، إذ ما من مفسدة تفرض في العادة الجارية إلا ويقترن بها أو يسبقها أو يتبعها من الرفق واللطف ونيل اللذات كثير، ويدلك على ذلك ما هو الأصل، وذلك أن هذه الدار وضعت على الامتزاج بين الطرفين والاختلاط بين القبيلين، فمن رام استخلاص جهة فيها لم يقدر على ذلك، وبرهانه التجربة التامة من جميع الخلائق، وأصل ذلك الإخبار بوضعها على الابتلاء والاختبار والتمحيص... إلى أن قال: فالمصالح والمفاسد الراجعة إلى الدنيا إنما تفهم على مقتضى ما غلب، فإذا كان الغالب جهة المصلحة، فهي المصلحة المفهومة عرفاً، وإذا غلبت الجهة الأخرى، فهي المفسدة المفهومة عرفاً، ولذلك كان الفعل ذو الوجهين منسوباً إلى الجهة الراجحة، فإن رجحت المصلحة فمطلوب، ويقال فيه: إنه مصلحة، وإذا غلبت جهة المفسدة، فمهرب عنه، ويقال: إنه مفسدة" (2).

(1) ينظر: سلطان العلماء أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام: قواعد الأحكام في مصالح الأنام. راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد. الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة - ط 1414 هـ، ص 98.

(2) ينظر: الشاطبي إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي: الموافقات. المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان (45/2).



فإذا تقرر أن المعول عليه شرعاً- في النوازل التي لم يرد بخصوصها نص قاطع - هو النظر في الأصل والأفسد، وأن يكون لدى العالم أو الباحث ملكة يستطيع من خلالها عقد موازنة بين المنافع والمضار، ويقارن بينهما باعتبارات مختلفة: من ناحية الكثرة أو القلة، ومن ناحية التحقق أو توهم الوقوع، ومن ناحية كونها ناجزة أو مستقبلة.

وبعد مقارنة بين مصالح الاستثمار الأجنبي ومفاسده نلاحظ الآتي:

أولاً: كثرة مصالح هذا النوع من الاستثمار، ورجحان منفعه، والتي سبق ذكر شيء منها.

ثانياً: شمول هذه المصالح، فليست منافعها عائدة على الاقتصاد الوطني فحسب، بل يعم نفعها أفراد المجتمع والأيدي العاملة فيه تحديداً، وتؤدي إلى تحسن السوق ووفرة المعروض مما يتيح للفرد حرية الاختيار بين المنتجات بالسعر المناسب له، إضافة إلى كونها داعمة للتنمية المستدامة في شتى القطاعات.

ثالثاً: فيما يخص السلبيات المؤثرة على الأمن والسياسة والاقتصاد ونحوها، فبإمكان الدولة المضيفة القضاء على تلك المفاسد أو الحد منها عن طريق:

سن الأنظمة ووضع القيود والشروط، التي تبين مقدار هذا الاستثمار، ونوعه، وفروع الاقتصاد التي يعمل فيها. وتحديد القطاعات التي لا تؤدي إلى حصول النفوذ الاقتصادي والسياسي للاستثمار الأجنبي المباشر. واعتماد قواعد قانونية لتصفية الاستثمار الأجنبي المباشر إذا ما رغب في ذلك، بحيث لا يؤدي ذلك إلى حدوث أزمات اقتصادية في البلد، والتحاكم إلى الأنظمة القضائية الموجودة في الوطن عند وجود النزاع وفقاً لمستلزمات السيادة<sup>(1)</sup>.

(1) ينظر: د. عدنان مناتي صالح: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية 2013 ص13.

## المبحث الثالث: دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة فقهية

وفيه مطلبان:

### المطلب الأول: الحكم التكليفي للاستثمار الأجنبي المباشر.

الأصل في تنمية الأموال والسعي في الأرض بقصد الحصول على الربح وتكثير التجارة أنه من المباحات، وبلاستثمار تتحقق مصالح كثيرة للفرد والمجتمع، فبه تتطور البلدان ويرتفع دخل المواطن، وتتعدد مصادر الثروة، ولأن عمارة الأرض تحتاج إلى بناء وزرع وصناعة وكل ذلك يحتاج إلى استثمار للأموال.

وقد دلت الأدلة الشرعية على مشروعية التكسب، والضرب في الأرض للتریح، منها قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾<sup>(1)</sup>.

ومعنى قوله تعالى: فإذا قضيت الصلاة، أي: فرغتم منها. فانتشروا في الأرض: هذا أمر بإباحة. وابتغوا من فضل الله: إباحة لطلب الرزق بالتجارة بعد المنع منها بقوله تعالى: وذروا البيع.<sup>(2)</sup>

قال المفسر- محمد الأمين الشنقيطي: " لا خلاف بين العقلاء أن جميع مسائل الاقتصاد على كثرتها واختلاف أنواعها راجعة بالتقسيم الأول إلى أصليين، لا ثالث لهما. الأول منهما: اكتساب المال. والثاني منهما: صرفه في مصارفه. وبه تعلم أن الاقتصاد عمل مزدوج، ولا فائدة في واحد من الأصلين المذكورين إلا بوجود الآخر، فلو كان الإنسان أحسن الناس نظراً في أوجه اكتساب المال، إلا أنه أخرق جاهل بأوجه صرفه، فإن جميع ما حصل من المال يضيع عليه بدون فائدة، وكذلك إذا كان الإنسان أحسن الناس نظراً في صرف المال في مصارفه المنتجة إلا أنه أخرق جاهل بأوجه اكتسابه، فإنه لا ينفعه حسن نظره في الصرف مع أنه لم يقدر على تحصيل شيء يصرفه، والآيات المذكورة أرشدت الناس ونبهتهم على الاقتصاد في الصرف.

(1) سورة الجمعة، آية (10).

(2) ينظر: ابن الجوزي عبد الرحمن بن علي بن محمد: زاد المسير في علم التفسير. المحقق: عبد الرزاق المهدي. الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت - ط الأولى 1422 هـ (284/4).

وإذا علمت أن مسائل الاقتصاد كلها راجعة إلى الأصلين المذكورين، وأن الآيات المذكورة دلت على أحدهما، فاعلم أن الآخر منها وهو اكتساب المال أرشدت إليه آيات أخر دلت على فتح الله الأبواب إلى اكتساب المال بالأوجه اللائقة، كالتجارات وغيرها، كقوله تعالى: {لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ} (1)، وقوله تعالى: {فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ} (2)، وقوله تعالى: {وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ} (3) والمراد بفضل الله في الآيات المذكورة ربح التجارة " (4) .

### المطلب الثاني: الضوابط الشرعية للاستثمار الأجنبي المباشر.

فيما قد يصاحب هذا الاستثمار من مفاصد دينية وثقافية بفقدرة البلد المضيف القضاء على تلك الظواهر السيئة من خلال التمسك بالأخلاق الإسلامية عند اعتماد هذه المشاريع، وإبرام العقود وفقاً للضوابط الشرعية الخاصة بالاستثمار، التي من أهمها:

1. أن تكون السلعة المعروضة أو الخدمة المقدمة للمستهلك مباحة شرعاً، فلا يجوز الاستثمار في السلع المحرمة، كالخمور والربا والاتجار بالأعراض وهو ما يعرف في الوقت المعاصر (بتجارة الرقيق الأبيض). وإنما حرمت الشريعة الاستثمار فيما حرم الله؛ لأنه لا معنى من تحريم أمر ثم يترك للناس حرية الاتجار فيه أو تداوله؛ لأن ذلك مما يغري في الوقوع فيما حرم الله، والشريعة تحرص عند تحريمها للشيء أن تقطع وتمنع

(1) سورة البقرة، آية (198).

(2) سورة الجمعة، آية (10).

(3) سورة المزمل، آية (20).

(4) ينظر: الشنقيطي محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن. الناشر: دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع - بيروت - طبعة 1415 هـ (77/6).

كل الطرق التي تؤدي إلى الوقوع فيها<sup>(1)</sup>. لذلك قرر الفقهاء قاعدتهم "ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب"<sup>(2)</sup> وما يؤدي إلى الحرام فهو حرام"<sup>(3)</sup>.  
ولذلك لم ترد النصوص في تحريم شرب الخمر فقط، بل أطلقت التحريم ليشمل كل أنواع التعامل<sup>(4)</sup>.

2. اجتناب الضرر: والمقصود بهذا الضابط أن لا يترتب على الاستثمار إحداث مفسدة في جميع النواحي الدينية والسياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وسواء كان الضرر واقعاً على المجتمع أم المنافسين. فالضرر بالمجتمع يشمل وقوعه على عموم المجتمع أو فئة منه. والضرر بالمنافسين أن يمنع المستثمر من الإضرار بنظرائه من المستثمرين. فمن أمثلة المعاملات التي قد يستخدمها المستثمر وتحدث ضرراً:

(1) ينظر: الضوابط الشرعية لاستثمار الأموال، د. زياد إبراهيم مقداد ص15.  
(2) ينظر: الرازي أبو عبد الله محمد بن عمر: المحصول. دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني. الناشر: مؤسسة الرسالة، ط الثالثة، 1418 هـ (289/5)، وسلطان العلماء أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام: قواعد الأحكام في مصالح الأنام (204/2)، والمقدسي عبد الرحمن بن إبراهيم بن أحمد: العدة شرح العمدة. الناشر: دار الحديث، القاهرة، سنة النشر: 1424 هـ (219/2).

(3) ينظر: سلطان العلماء أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام: قواعد الأحكام في مصالح الأنام (218/2). قال ابن الرفعة: الذريعة ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يقطع بتوصيله إلى الحرام، فهو حرام عندنا وعندهم، يعني: عند الشافعية والمالكية. والثاني: ما يقطع بأنه لا يوصل، ولكن اختلط بها يوصل، فكان من الاحتياط سد الباب، وإلحاق الصورة النادرة، التي قطع بأنها لا توصل إلى الحرام بالغالb منها، الموصل إليه، وهذا غلو في القول بسد الذرائع.

والثالث: ما يحتمل ويحتمل، وفيه مراتب "متفاوتة" \* ويختلف الترجيح عندهم بسبب تفاوتها. قال: ونحن نخالفهم "في جميعها إلا القسم الأول؛ لانضباطه وقيام الدليل عليه. انتهى. ينظر: الشوكاني محمد بن علي بن محمد بن عبد الله: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول. المحقق: أحمد عزو عناية. الناشر: دار الكتاب العربي، ط الأولى 1419 هـ (196/2).

(4) ينظر: د. زياد إبراهيم مقداد: الضوابط الشرعية لاستثمار الأموال ص15.

البيع بأقل من سعر المثل، وتعمد إغراق السوق بالسلع<sup>(1)</sup>. وهنا ينبغي استحضار ما قرره أهل العلم عند كلامهم على القاعدة الفقهية المشهورة الضرر يزال، إذ ليس كل ضرر يجب إزالته، وإنما شرطه أن يزال الضرر بلا ضرر بالغير إن أمكن، وإلا فبأخف منه. فمن ابتلي بمفسدتين وهما متساويتان يأخذ بأيتها شاء، وإن اختلفتا يختار أهونها؛ لأن مباشرة الحرام لا تجوز إلا للضرورة، ولا ضرورة في حق الزيادة؛ ولهذا قالوا: إذا تعارض مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما<sup>2</sup>.

3. ضرورة التزام المستثمر الأجنبي باحترام الدين الإسلامي؛ والسماح للمسلمين العاملين لديه بمزاولة شعائرهم الدينية؛ وتهيئة الأماكن اللازمة لذلك<sup>3</sup>.  
4. منع المستثمر غير المسلم من دخول حدود الحرم المكي<sup>(4)</sup>؛ لقوله تعالى:

---

(1) ينظر: عبد الحفيظ بن ساسي: ضوابط الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي. بحث مقدمة لنيل درجة الماجستير، من جامعة الحاج لخضر بالجزائر، 1429هـ ص 248-250.

2 ينظر: السيوطي: الأشباه والنظائر(1/87)، وابن نجيم: الأشباه والنظائر ص 76.

3 ينظر: خرافي خديجة: دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة دكتوراه لعام 2014 ص(61).

(4) اتفق الفقهاء. رحمهم الله تعالى. على أنه لا يجوز للكفار الاستيطان في حرم مكة؛ لاتفاقهم على أنه لا يجوز للكفار الاستيطان في جزيرة العرب. واختلفوا في دخوله دون الاستيطان على قولين: القول الأول: تحريم دخول الكافر حدود الحرم المكي مطلقاً، وإليه ذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية.

القول الثاني: جواز دخول الذمي. خاصة دون بقية ملل الكفر. الحرم، وهو المعتمد من مذهب الحنفية.

والراجح ما ذهب إليه الجمهور لدلالة ظواهر النصوص وعمومها. ينظر بسط الأقوال وأدلتها في: الخطاب شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد: مواهب الجليل شرح مختصر خليل. الناشر: دار الفكر، ط الثالثة 1412هـ (3/331)، الشافعي محمد بن إدريس: الأم. الناشر: دار المعرفة - بيروت - سنة النشر: 1410هـ (4/188)،

ابن قدامة موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن محمد: المغني. الناشر: مكتبة القاهرة (9/358)، ابن حزم علي بن أحمد بن سعيد: المحلى بالآثار. الناشر: دار الفكر، بيروت (3/162)، الموصلي عبد الله بن محمود: الاختيار لتحليل المختار. الناشر: مطبعة الحلبي بالقاهرة (4/166).

{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْنَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ } (1). قال ابن جرير الطبري \_ رحمه الله \_ : " قوله: { فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا } يقول للمؤمنين: فلا تدعوهم أن يقربوا المسجد الحرام بدخولهم الحرم. وإنما عنى بذلك منعهم من دخول الحرم، لأنهم إذا دخلوا الحرم فقد قربوا المسجد الحرام " (2). وقال ابن القيم \_ رحمه الله \_ : " وجميع الصحابة والأئمة فهموا من قوله -تعالى- { فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ } أن المراد مكة كلها والحرم، ولم يخص ذلك أحد منهم بنفس المسجد الذي يطاف فيه " (3).

5. في حالة شراكة المسلم مع الأجنبي غير المسلم في مشاريع استثمارية فلا بد أن تكون الإدارة في يد المسلم، أو على الأقل تحت رقابته ضماناً لعدم القيام بأعمال مخالفة للدين الإسلامي.

6. منع المستثمر من نشر التصرفات الرذيلة، والإعلان بما يخالف الآداب العامة في المجتمع الإسلامي. فلا يسمح له بالمجاهرة بالأفكار المنحرفة، ولا بممارسة سبب الأَخلاق<sup>4</sup>.

7. لابد من احتفاظ الدولة المضيفة بشروط استثنائية تمكنها من الحد من الآثار السيئة التي قد تنشأ من هذا الاستثمار، وذلك عن طريق سن الأنظمة، ووضع الشروط، التي تبين مقدار هذا الاستثمار، ونوعه، وفروع الاقتصاد التي يعمل فيها. وتحديد القطاعات التي لا تؤدي إلى حصول النفوذ الاقتصادي والسياسي للاستثمار الأجنبي المباشر. واعتماد قواعد قانونية لتصفية الاستثمار الأجنبي المباشر إذا ما رغب في ذلك، بحيث لا يؤدي ذلك إلى حدوث أزمات اقتصادية

(1) سورة التوبة، آية 28.

(2) ينظر: الطبري محمد بن جرير: جامع البيان في تأويل القرآن. المحقق: أحمد محمد شاكر. الناشر: مؤسسة الرسالة، ط الأولى 1420 هـ (191/14).

(3) ينظر: ابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر: أحكام أهل الذمة. المحقق: يوسف بن أحمد البكري وشاكر بن توفيق العاروري. الناشر: رمادي للنشر - الدمام - ط الأولى 1418 هـ (401/1).

(4) ينظر: المرجع السابق، ص (60).

في البلد. والتحاكم إلى الأنظمة القضائية الموجودة في الوطن عند وجود النزاع وفقاً لمستلزمات السيادة (1)، كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم حينما افتتح خيبر وعامل يهودها على شطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع، فقد ورد في بعض ألفاظ الحديث أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال لهم: (نترككم ما أترككم الله)<sup>2</sup>.

---

1 ) ينظر: د. عدنان مناتي صالح: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية 2013 ص13.

2 أخرجه بهذا اللفظ البخاري في صحيحه، كتاب الشروط، باب إذا اشترط في المزارعة إذا شئت أخرجتك، رقم (2730).

### الخاتمة:

من خلال دراسة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر خلصت إلى جملة من النتائج، أخصها في النقاط الآتية:

1. عرف الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مركباً بعدة تعاريف، من أبرزها: قيام شخص أو منظمة من بلد معين ، باستثمار أمواله في بلد آخر ، سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية ، و بهدف تحقيق عائد حصة ثابتة للمستثمر المقيم، في اقتصاد ما، في مشروع مقام في اقتصاد آخر.
2. من مفاصد الاستثمار الأجنبي: أن هذه الاستثمارات لا تحدث ولا تتحرك ضمن فراغ سياسي. تمارس هذه الاستثمارات تأثيراً قوياً من أجل اتباع استراتيجية اقتصادية قائمة على الاعتماد على التصدير، كمحرك للنمو الاقتصادي، بدلاً من اهتمامها بالداخل وتلبية احتياجاته. تؤدي دوراً سلبياً في الجوانب الاجتماعية والثقافية ومنظومة القيم المحلية. كبر حجم الأموال المحولة إلى الخارج كأرباح، مما يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات. المساوىء التكنولوجية: المتمثلة في قيام شركات الاستثمار الأجنبي المباشر بنقل نوع معين من التكنولوجيا، يتوافق مع استراتيجية تلك الشركات، ولا يتلاءم مع حاجة البلد المضيف.
3. يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر مصالح وفوائد كثيرة، من أبرزها: توفير مصدر متجدد وبشروط مناسبة، للحصول على الموارد المالية أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية. تسهيل الحصول على التكنولوجيا الحديثة. يعمل على بث روح المنافسة بين الشركات والمؤسسات المحلية ومثيلاتها الأجنبية. أعطى فرصة للدول النامية التي لا تتوفر على التنوع النوعي للعمالة بتزويدها بالعمالة المحلية متدرجة التأهيل والكفاءة. دور الاستثمار الأجنبي كبديل لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة: لتحفيز الإنتاجية، والقضاء على الفقر والمجاعة، وتطوير القطاع الزراعي وتعظيم الاستفادة منه، وصيانة البيئة. المساعدة في فتح أسواق جديدة للتصدير. التقليل من الواردات وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي.



4. الضوابط الشرعية الخاصة بالاستثمار الأجنبي: أن تكون السلعة المعروضة أو الخدمة المقدمة للمستهلك مباحة شرعاً. اجتناب الضرر. منع المستثمر غير المسلم من دخول حدود الحرم المكي. منع المستثمر من نشر التصرفات الرذيلة، والإعلان بما يخالف الآداب العامة في المجتمع الإسلامي. ضرورة التزام المستثمر الأجنبي باحترام الدين الإسلامي، والسماح للمسلمين العاملين لديه بمزاولة شعائهم الدينية؛ وتهيئة الأماكن اللازمة لذلك. لا بد من احتفاظ الدولة المضيفة بشروط استثنائية تمكنها من الحد من الآثار السيئة التي قد تنشأ من هذا الاستثمار، وذلك عن طريق سن الأنظمة، ووضع الشروط، التي تبين مقدار هذا الاستثمار، ونوعه، وفروع الاقتصاد التي يعمل فيها، واعتماد قواعد قانونية لتصفية الاستثمار الأجنبي المباشر إذا ما رغب في ذلك.

التوصيات:

1. ضرورة وضع الخطط اللازمة لجذب المستثمر الأجنبي المباشر، وذلك بتطوير البنية التحتية والعنصر البشري. وإيجاد الحوافز المشجعة على الاستثمار كتخفيف الضرائب وتوفير عناصر الأمان.
2. سن الأنظمة الملائمة وتطويرها؛ لئلا تكون حاجزاً أمام المستثمرين، وبما يمكن الدولة من بسط سياستها، وتطبيقها عند التنازع.
3. تأسيساً على ما تقدم بيانه من أهمية الاستثمار في أوصي: بتدريس موضوع الاستثمار بشكل عام والأجنبي المباشر بشكل خاص في الكليات التي تعنى بالاقتصاد أو الشريعة أو الأنظمة، بتضمينه الخطط الدراسية، وإفراده بمقرر مستقل، ودراسته من جميع النواحي.

## قائمة المصادر والمراجع

1. ابن الجوزي عبد الرحمن بن علي بن محمد: زاد المسير في علم التفسير. المحقق: عبد الرزاق المهدي. الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت - ط الأولى 1422 هـ.
2. ابن حزم علي بن أحمد بن سعيد: المحلى بالآثار. الناشر: دار الفكر، بيروت.
3. ابن فارس أحمد بن فارس بن زكريا: معجم مقاييس اللغة. تحقيق: عبدالسلام محمد هارون. الناشر: دار الفكر .
4. ابن قدامة موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد: المغني. الناشر: مكتبة القاهرة.
5. ابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر: أحكام أهل الذمة. المحقق: يوسف بن أحمد البكري وشاكر بن توفيق العاروري. الناشر: رمادي للنشر - الدمام - ط الأولى 1418 هـ.
6. ابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر: إعلام الموقعين عن رب العالمين. تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم. الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ط الأولى، 1411 هـ.
7. ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم بن علي: لسان العرب. الناشر: دار صادر ب-بيروت - ط الثالثة 1414 هـ.
8. أحمد مختار عبد الحميد عمر، بمساعدة فريق عمل. معجم اللغة العربية المعاصرة. الناشر: عالم الكتب، ط الأولى، 1429 هـ.
9. أميرة حسب الله محمد: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية. الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005/2004 م.
10. الأنصاري زكريا بن محمد بن زكريا: أسنى المطالب في شرح روض الطالب. الناشر: دار الكتاب الإسلامي.
11. بيوض محمد العيد: تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية. بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف بالجزائر، 2010\_2011.
12. حاتم فارس الطعان: الاستثمار أهدافه ودوافعه. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، سنة النشر: 2007.
13. حسان خضر: الاستثمار الأجنبي المباشر. صادر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، السنة الثالثة 2004.
14. حسن بشير محمد نور: سلبيات الاستثمار الأجنبي. نشر- في سودانيل، في 18 / 02 / 2009 م.
15. الخطاب شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد: مواهب الجليل شرح مختصر خليل. الناشر: دار الفكر، ط الثالثة 1412 هـ.

16. حنان شناق تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية. رسالة ماجستير، بجامعة الجزائر، 2009.
17. خرافي خديجة : دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. رسالة دكتوراه لعام 2014 .
18. الرازي أبو عبد الله محمد بن عمر: المحصول. دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني. الناشر: مؤسسة الرسالة، ط الثالثة، 1418 هـ.
19. زياد إبراهيم مقداد: الضوابط الشرعية لاستثمار الأموال. بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول (الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة).
20. ستار جبار خليل: أهمية الاستثمار الأجنبي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية. مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، العدد الخامس عشر، أيلول 2004.
21. سعاد سالكي وضيافي نوال: اختبار تأثير تكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر على متوسط إنتاجية العامل. مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 1، 2015م.
22. سلطان العلماء أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام: قواعد الأحكام في مصالح الأنام. راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد. الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة، ط 1414 هـ.
23. الشاطبي إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي: الموافقات. المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان، ط الأولى 1417 هـ.
24. الشافعي محمد بن إدريس: الأم. الناشر: دار المعرفة - بيروت - سنة النشر: 1410 هـ.
25. الشنقيطي محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن. الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - طبعة 1415 هـ.
26. شوقي عبده: المال وطرق استثماره في الإسلام. مطبعة حسان، ط الثانية.
27. الشوكاني محمد بن علي بن محمد بن عبد الله: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول. المحقق: أحمد عزو عناية. الناشر: دار الكتاب العربي، ط الأولى 1419 هـ.
28. الشوكاني محمد بن علي: نيل الأوطار. تحقيق: عصام الدين. الناشر: دار الحديث بمصر، ط الأولى.
29. صحيفة الاقتصادية - السعودية - العدد الصادر في 7 من يونيو 2017. ط 2000 م.
30. طاهر مرسى عطية: أساسيات إدارة الأعمال الدولية. دار النهضة العربية، القاهرة.
31. الطبري محمد بن جبير: جامع البيان في تأويل القرآن. المحقق: أحمد محمد شاكر. الناشر: مؤسسة الرسالة، ط الأولى 1420 هـ.

32. عبد الحفيظ بن ساسي: ضوابط الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي. بحث مقدمة لنيل درجة الماجستير، من جامعة الحاج لخضر بالجزائر، 1429هـ .
33. عبد الكريم بعداش: الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري. رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2008م.
34. عدنان مناتي صالح: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية 2013.
35. الغزوي كريم عيسى حسان: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي. مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية، المجلد (18)، العدد (3) لعام 2016.
36. الكاساني أبو بكر بن مسعود بن أحمد الحنفي: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. الناشر: دار الكتب العلمية. ط الثانية، 1406هـ.
37. مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الوسيط. الناشر: دار الدعوة.
38. المقدسي عبد الرحمن بن إبراهيم بن أحمد: العدة شرح العمدة. الناشر: دار الحديث، القاهرة، سنة النشر: 1424هـ.
39. الموصلي عبد الله بن محمود: الاختيار لتحليل المختار. الناشر: مطبعة الحلبي بالقاهرة.
40. نورية عبد: أثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي. رسالة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس العالمية.
41. وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية 2030 .

#### مراجع أجنبية:

1. OECD, Benchmark, Definition of foreign direct investment, OECD, 1996.